

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المبادرات الدولية Social responsibility of economic institutions in the light of international initiatives

حمزة فطيمة¹*

¹ جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، fhamza79@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ الاستلام: 2023/03/09

تصنيفات JEL: F63 ; D83 ; O30

مستخلص:

Abstract :

Institutions exercised their activities freely without taking into account the effects they might leave behind as a result of their activities whether internal or external, but with developments in all aspects and appearance The knowledge economy, these institutions began to outgrow their interest on the economic side Only On the contrary, she began to take an interest in the social aspects Therefore, other reports have emerged other than the financial reports, which are the reports on its social responsibility, which reflect its contribution to society as a tool to achieve sustainable development.

Keywords: Social responsibility; economic enterprise; Sustainable development; international economy.

JEL Classification :F63; D83 ; O30

كانت المؤسسات تمارس نشاطاتها بكل حرية دون ان تأخذ في عين الاعتبار الاثار التي يمكن ان تخلفها وراءها جراء نشاطاتها سواء كان داخليا او خارجيا، لكن مع التطورات التي حدثت في جميع الجوانب و ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة، بدأت تلك المؤسسات يتعدى اهتمامها الجانب الاقتصادي فقط بل بدأت تهتم بالجوانب الاجتماعية ليشمل البيئة التي تنشط فيها، لذلك ظهرت تقارير أخرى غير التقارير المالية الا وهي التقارير حول مسؤوليتها الاجتماعية والتي تعكس مساهمتها التي قامت بها اتجاه المجتمع باعتبارها أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية إجتماعية؛ مؤسسة اقتصادية؛ تنمية مستدامة؛ إقتصاد دولي.

مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العديد من التطورات والتحولات، حيث لم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على رقم الاعمال الذي تحققه او بناء سمعة جيدة في السوق، بل ظهرت اتجاهات جديدة في تقييم تلك المؤسسات نظرا لتلك التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية او الاجتماعية او البيئية، و كان أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

و بناءا عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل المبادرات

الدولية؟

فمن خلال هذه الورقة سوف نحاول التطرق الى الجانب النظري لكلا من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والمبادرات الدولية في هذا المجال.

اهداف الدراسة

من بين الاهداف التي تسعى اليها هذه الورقة البحثية مايلي:

- محاولة الالمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛
- ايضاح اهمية ممارسة المؤسسة الاقتصادية لدورها ليس فقط اتجاه المساهمين وتحقيق الربح وإنما تجاه بيئتها التي تنشط فيها؛
- تبينات كيف تقوم المؤسسة الاقتصادية بالدمج بين مسؤوليتها الاجتماعية وتحقيق اهدافها المالية والبيئية المنتظر منها من اجل ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المتبع

للإجابة على اشكالية الورقة البحثية قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، ولقد اعتمدنا هذا المنهج لتصورنا انه مناسب لهذا البحث والذي يساعدنا في التوصل الى النتائج المرجوه من خلال وصف الضواهر ثم القيام بتحليلها.

1- الاطار النظري للتنمية المستدامة

للسياسة الاقتصادية عدة اهداف ومنها ما هو مرتبط بالتنمية المستدامة الذي يدعوا الى الرفاهية الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة، وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية حاجات الإنسان الأساسية والثانوية على المدى البعيد، ولتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث، لابد من التغلب على عقبات وتحديات كثيرة من أهمها مشكلة البيئة.

1.1. ماهية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من ابرز المفاهيم الجديدة ولها اهمية كبيرة على جميع المستويات، حيث اصبحت تشغل العديد من دول العالم، حيث تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية من اجلها، وتعتبر المؤسسة هي العامل المهم لاثارة هذه المشكلات البيئية والتاثير السلبي على الصحة البشرية، وذلك راجع الى ان المؤسسة تسعى الى تحقيق هدفها الوحيد وهو الربح دون مراعاة لما تخلفه من ورائها.

1.1.1. الاصل التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: يعود أصل مفهوم التنمية المستدامة الى الزمن القديم، وان معناه مشتق من الاحراج الألمانية حيث كان سكان الغابات الألمانية يعملون على تحقيق العائد المستدام من استغلال الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وإنتاجية الغابات للأجيال المقبلة.

بعد الهدوء الذي تلى حرب 30 سنة (1618-1648) التي عرفتها أوروبا، بدأ الاقتصاد يزدهر في شرق ألمانيا لكن الاستغلال المكثف للغابات أدى الى تعرية الجبال وارتفاع سعر الخشب المادة الأساسية للحياة اليومية للسكان.

هذا ما دفع المفكر الألماني Hans Carl Voncarlowitz في عام 1866، الى التفكير في أسلوب جديد لإدارة الغابات لضمان المستقبل بتوفير الخشب بكميات كافية لتلبية حاجات السكان ويضمن معقول، فأوصى في كتاب له بما نسميه اليوم بالفعالية في استعمال الطاقة وصيانة الغابات خدمة للاقتصاد ورفاهية المجتمع، وكان يعتبر ان الأجيال الحاضرة مسؤولة امام الأجيال القادمة عن الاستهلاك المفرط للمواد الأولية كالخشب. (زيد المال، 2014، صفحة 19)

2.1.1. التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة: وردت عدة تعاريف للتنمية المستدامة حيث لم يستخدم هذا المصطلح أحيانا استخداما صحيحا، فمفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، وللتنمية المستدامة مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- التنمية المستدامة ليس لها معنى واحد او تعريف واحد لذلك فهناك طرق بديلة تعامل بها المفكرون مع هذا المفهوم وهي: (حسون، داوي، و خضير، 2015، صفحة 341)
 - ✓ حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها المنفعة عبر الزمن.
 - ✓ حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها الاستهلاك عبر الزمن.
 - ✓ حالة لتنمية المستدامة حالة تكون فيها إدارة الموارد بحيث تحافظ على فرص الانتاج للمستقبل.
 - ✓ حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها خزين راس المال الطبيعي عبر الزمن.
 - ✓ حالة التنمية المستدامة حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على الانتاج مستدام من خدمات الموارد.
 - ✓ حالة التنمية المستدامة حالة يشيع او يتحقق فيها الحد الادني من الشروط لاستقرارية النظام البيئي.
- تضمن التقرير الصادر من معهد الموارد العالمية عشرون تعريفا للتنمية المستدامة واسعة التداول وقد قسم التقرير هذه التعاريف الى اربعة مجموعات وهي: (زيد المال، 2014، صفحة 23)
 - ✓ اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، اما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
 - ✓ إجتماعيا: تعني من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
 - ✓ بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الامثل للارض الزراعية والموارد المائية.
 - ✓ تكنولوجيا: يعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة وتنتج الحد الادني من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالاوزون.
- التنمية المستدامة هي عملية معقدة ومتكاملة لها أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لتدخلها فهي تختص بتلبية احتياجات الاجيال وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارات الخاصة بكل مجتمع. (شنافي و خوني، 2020، صفحة 69)

➤ التنمية المستدامة هي مصطلح اقتصادي، اجتماعي وبيئي في ان واحد، يهدف الى استغلال الموارد الطبيعية احسن استغلال من اجل تلبية حاجات الافراد الحاضرة دون ان تمس او تعرض حاجات الاجيال القادمة الى اي خطري ان تحافظة على حقوق الاجيال القادمين.

3.1.1. اهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق جملة من الاهداف يمكن ان نوجزها في النقاط التالية: (حسون، داوي، و خضير، 2015، الصفحات 342-343)

- تحقيق نوعية حياة افضل للسكان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛
- احترام البيئة الطبيعية؛
- تحقيق إستغلال واستخدام عقلاني للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف لمجتمع؛
- إحداث تغير مناسب في حاجات واولويات المجتمع؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني.

2.1. أبعاد التنمية المستدامة

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو ١٣٠ مؤشرًا مصنفة في فئات أو أبعاد رئيسية وهي كما يلي:

1.2.1. البعد الاقتصادي: ان البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تعني الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والاصطناعي لتحقيق الرفاهية، وضمان انتقال هذا الرصيد سليما الى الأجيال المقبلة.

والهدف من هذا البعد الاقتصادي هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية، الايكولوجية، الاجتماعية والثقافية، او زيادته على المدى الطويل لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وإيجاد طرق لمواجهة الاحتياجات الأساسية وحماية الفقراء وبهذا يتحقق العدل فيما بين الأجيال. (زيد المال، 2014، صفحة 39)

2.2.1. البعد البيئي: تعتمد التنمية المستدامة بيئياً على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة، فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة. (حسون، داوي، وخضير، 2015، صفحة 348)

3.2.1. البعد الاجتماعي: يتمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حول تحقيق العدالة في التوزيع، الصحة، التعليم، المساواة الاجتماعية، المحاسبة الاجتماعية والسياسية وتوسيع فرص المشاركة السياسية؛ بمعنى آخر توفير البيئة الملائمة لحياة أطول وصحة أفضل ولكي يكون الإنسان في خدمة الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينبغي أن يكون في خدمة الإنسان، فرغم أن التنمية الاقتصادية أمر مهم وضروري لكن الأهم هو إتاحة الفرص العادلة للأفراد لكي يعيش كل منهم حياة طويلة وصحية، ومنتجة فالأفراد هم الثروة الحقيقية. (شنافي و خوني، 2020، صفحة 71)

4.2.1. البعد التقني: وتعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة، وتقليل من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى الحد الأدنى، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالتحول بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها (معتصم، 2015، صفحة 53).

5.2.1. البعد الأخلاقي: يتمثل البعد الأخلاقي في إيجاد قيم وقواعد يمكن أن تقود سلوكيات وتصرفات الإنسان اتجاه الطبيعة في الاتجاه السليم، ويتمثل هذا البعد في احتكار الأفراد للكون الذي تعيش فيه الكائنات الحية، والتوقف عن الأضرار وتدمير البيئة، أن البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة يدعم أي نشاط يخدم البيئة ويبعد الإنسان عن أي سلوك يضر بالبيئة. ويبدأ فساد البيئة من حيث تبدأ أطماع البشر، وتبدأ أطماع البشر من حيث ينتهي فساد نفوسهم ويأتي فقر العقول وفساد النفوس من الفقر في القيم السائدة، من هنا تتضح

أهمية إبراز ونشر مجموعة من القيم المرغوبة، كالعدالة، ترشيد الاستهلاك، القيم الجمالية، قيم المشاركة، التعاون والقيم الدينية. (زيد المال، 2014، صفحة 43)

3.1. مؤشرات التنمية المستدامة

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية، وفي هذا السياق لدينا 6 حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

1.3.1. المؤشرات المؤسسية: تمثل الابتكارات التكنولوجية التي غالبا ما تقف وراءها الحكومات، القوة الدافعة للنمو الصناعي، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثل البحث والتطوير، المقالات المنشورة في المجالات العلمية والتقنية، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، وتحقيق هذه كلها من خلال سرعة الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية، نسبة العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي، ونسبة الانفاق في مجال البحث والتطوير من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (معتصم، 2015، صفحة 64).

2.3.1. المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي (معتصم، 2015، صفحة 61):

➤ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

➤ نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

➤ تغير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة: وهو المؤشر الذي يقيس التقدم المحقق في البلاد او منطقة بالانتقال الى استخدام انواع الوقود النظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة، ويعبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشرا على التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

➤ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: وتدل هذه القيمة اذا كانت سالبة على ان البلد يكون في حالة مديونية، والعجز في الحساب الجارى يشير الى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلى، والعجز المستمر يتطلب تحولا في المستقبل من

خلال مزيج من زيادة الادخار الخاص والعام وانخفاض قيمة سعر الصرف، وربما إعادة تقييم الالتزامات الخارجية.

- **مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية:** وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمِنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.
- **الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

3.3.1. المؤشرات الاجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات في (شنافي و خوني، 2020، صفحة 73):

- **المساواة الاجتماعية:** تمثل نوعية ومستوى الحياة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة، التعليم والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث ان تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح او فشل خطط التنمية المستدامة.
- **التعليم:** يتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم، والذي يتحقق من خلال صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي ومعدل الامام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح اعمارهم من 15 الى 24 سنة.
- **السكن:** تمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن.
- **النمو السكاني:** يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.
- **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي تقرير التنمية لبشرية سنويا منذ 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب الدول في أطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات الن=تنمية البشرية(مرتفع-متوسط-ضعيف).

4.3.1. المؤشرات البيئية: تعتبر مؤشرات البيئة جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي (معتصم، 2015، صفحة 63):

➤ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وانها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

➤ التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

➤ التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

5.3.1. المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الامكانيات التكنولوجية التة توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدي نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الامكانيات التكنولوجية.

6.3.1. المؤشرات السياسية: هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرت قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه والياته المتمثلة في درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة لقانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الاعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الانسان. (شيلي، 2014، صفحة 75)

2. الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية هو مصطلح أصبح يتردد كثيرا على مسامعنا، لكن هذا المصطلح مازال يحوطه بعض الغموض رغم التطرق اليه من طرف العديد من المثقفين، السياسيين والمفكرين الاقتصاديين، فالمسؤولية الاجتماعية هي امر لا يخص المؤسسات وحدها بل هي مسؤولية الجميع.

1.2. ماهية المسؤولية الاجتماعية

ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المفاهيم الحديثة والتي حظيت باهتمام العديد من الباحثين، لكن رغم ذلك مازال يكتنفه الغموض ولم يتم تحديد مفهومه بشكل دقيق.

1.1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية: على الرغم من ان المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءا من استراتيجية المؤسسات الا انه ليس هناك اتفاق حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وذلك باختلاف اتجاهات الباحثين.

➤ المسؤولية الاجتماعية: هي نظرية أخلاقية بأن أي كيان، سواء كان منظمة أو فرد، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل، المسؤولية الاجتماعية هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظام البيئي (النظام الاكولوجي)، المسؤولية الاجتماعية هي أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة، هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية، عبر الامتناع عن الانخراط في افعال ضارة، أو إيجابية من خلال القيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بشكل مباشر (حمزة، 2017).

➤ عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المسؤولية الاجتماعية: تشكل إجراءات تدمج بموجها منظمات الأعمال الشواغل الاجتماعية في سياستها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل الامثال للقانون الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الأعمال مراعاتها.

➤ يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بانها: التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعامل مع الموظفين و اسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من اجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال و التنمية على حد السواء. (مقدم، 2014، صفحة 72)

فمن خلال ما سبق يتضح ان سمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طبيعتها الطوعية أي ان المؤسسة لا تكتفي فقط باحترام القانون وانما القيام بأنشطة طوعية والمشاركة في التنمية بأعمال اجتماعية وبيئية تساهم في تحسين ظروف عيش الانسان.

2.1.2. مزايا المسؤولية الاجتماعية: عندما تقوم المؤسسة بفهم مسؤوليتها اتجاه البيئة التي تنشط فيه، فإنها حتما سوف تحقق العديد من المزايا او المكاسب التي سوف تفيدها ومن بين هذه المزايا نذكر:

➤ تعزيز سمعة المؤسسة وعلامتها التجارية وذلك من خلال الممارسات التجارية المسؤولة:

- تنمية راس المال المسئول اجتماعيا من خلال تبني افضل ممارسات اجتماعية، بيئية وأخلاقية، أي تطبيق مفهوم التنمية المستدامة الذي يجمع بين المردودية الاقتصادية والتنسيق الاجتماعي والانشغالات البيئية؛
 - تحسين الأداء المالي للمؤسسات وذلك من خلال العلاقة المتبادلة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي؛
 - تحقيق التقارب بين المؤسسات والمجتمع؛
 - جذب القدرات والكفاءات البشرية وتحفيزها وتطويرها والحفاظ عليها.
- 3.1.2. المسؤولية الاجتماعية والمفاهيم القريبة منها: المؤسسات تهدف الى الحصول على أقصى الأرباح لأصحابها والمساهمين، ومع ذلك هذا لا يعني انها يمكن ان تفعل كل ما يتطلبه الامر للحصول على أقصى قدر من الربحية، أي انها لا يمكن ان تفعل أشياء ملتوية لمجرد الحصول على الأرباح المرجوة منها.
- المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة: من الصعب التفريق بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، بينما الثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية. (مقدم، 2014، صفحة 95)
 - المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل: هي نوع من التناقض لأنه على الرغم من المؤسسات تطرح واجهة تجعلها تبدو مسؤولة اجتماعيا، الا انها تمارس اعمال تجارية ليست أخلاقية تماما، وذلك ان الشيء الذي يفيد المجتمع قد لا يفيد الاعمال التجارية والعكس، مثلا بيع الكحول ومنتجات التبغ قد تكون لا تعتبر غير قانونية، لكنها قد تتعارض مع معتقدات وأداب المجتمع، في حين انه قد يكون مقبولا للبالغين الانخراط في مثل هذه الأنشطة فانه لا أخلاقي للمنشأة ان تبيع هذه المنتجات للقصر (عبود، 2006، صفحة 212).
 - المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات: لكل من حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية استقلالية نسبية تمكن من التعامل مع كل منهما باعتبارهما قضيتان منفصلتان، لكن في المقابل كلا منهما يقود الى الآخر بصورة او بأخرى، حيث هناك من يرى انهما قضيتان منفصلتان والبعض الآخر يرى ان المسؤولية الاجتماعية قضية تابعة للحوكمة والبعض الآخر يرى ان الحوكمة الجيدة هي من مكونات المسؤولية الاجتماعية. (حمزة، 2017)

2.2. المتغيرات التي ساهمت في بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية

من اهم المتغيرات التي ساهمت في بروز دور المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:
(قهواجي وبن حسان، 2016)

1.2.2. العولمة: سعت المنظمات عموما و استجابة لتيار العولمة المتنامي و الضاغط الى ابراز اهتمامها بحقوق الانسان، توفير ظروف عمل امنة للعاملين ولا تسمح بتشغيل الأطفال و المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية.

2.2.2. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعاملين.

3.2.2. التطورات التكنولوجية المتسارعة: افرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجالات تقنية المواد وديناميكيات التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

4.2.2. المنافسة الدولية: اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودها لتنتقل المنافسة المحلية والإقليمية الى المنافسة العالمية، وبرز مثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

5.2.2. الكوارث والفضائح الأخلاقية: من ابرز الأمثلة على ذلك كارثة مصانع بول الهندية، وتشرنوبل النووية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وفضائح الرشوة للعديد من الشركات العالمية، وكانت هذه الكوارث والفضائح سببا كافيا لسن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة ومسببات الكوارث.

3.2. اشكال المسؤولية الاجتماعية

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تمتاز بتعددية ابعادها، فان هاته الأخيرة يمكن النظر اليها من زاويتين مختلفتين تشمل جل هذه الابعاد، ويتعلق الامر بطبيعة الحال بكل ما هو محيط بالمؤسسة داخليا وخارجيا تسعى من خلاله خلق نوع من الاستقرار والسلم الاجتماعيين، وذلك مقابل استفادتها من مزايا عديدة من شأنها تحسين سمعة المؤسسة داخل المجتمع، وتسهيل الإجراءات والمساطر القانونية لاعمالها، يمكن حصر أشكال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في شكلين أساسيين هما:

1.3.2. المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة: فهي المسؤولية التي تتمثل في مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة تجاه الاجراء، سواء كانت خاصة بتحسين وضعهم المادي من خلال وضع برامج العمل التي تؤدي الى زيادة دخولهم، وصرف مستحقاتهم من الأرباح وتدير احتياجاتهم بصفة منتظمة، او ما تقوم به المؤسسة من خدمات سواء، لأسر العاملين في شكل

وسائل لنقل أنبائهم من السكن الى مدارسهم، والخدمات الطبية لهم، وما تقوم به بعض المؤسسات من انشاء صناديق الزامية لتقديم العون للعاملين في ظروف معينة، ولا شك انه كلما مارست المؤسسة هذه الأنشطة انعكس ذلك على زيادة انتماء العاملين لها، ومن ثم انعكس على أداء العمل وتحقيق المزيد من الربح. (حمزة، 2017)

2.3.2. المسؤولية الاجتماعية خارج المؤسسة: فتشمل مجموعة من المجالات المتمثلة أساسا في:

➤ البيئة: حماية البيئة هب احد المحددات الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي ايضا جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ اي الحفاظ على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحق الاجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد، ويمكن للمؤسسات ان تلعب دورا بارزا في حماية البيئة من خلال تحسين أدائها البيئي واستخدام تقنيات واساليب الحد من التلوث.

➤ المستهلك: نتيجة للثورة التسويقية اصبح المستهلك في قمة اهتمامات اي مؤسسة، والجميع يتنافس على تحقيق رغباته وطلباته، فتحسين جودة التعامل مع المستهلكين يزيد من أرباح المؤسسة ويحسن سمعتها في قطاع الاعمال. (مقدم، 2014، صفحة 85)

➤ المجتمع: ان ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتبر ذو اهمية بالغة بالنسبة للمجتمع، حيث ان أفراد المجتمع سيشعرون بالارتياح اتجاه المؤسسات التي تتبنى فكرة المسؤولية الاجتماعية، كما تسمح هذه الممارسات بتحقيق ما يسعى بالاستقرار الاجتماعي، وذلك لان فكرة المسؤولية الاجتماعية مبنية على مبدأ العدالة سواء كان في التوظيف او في اي امر اخر، وكذلك يسمح بتساوي الفرص بين افراد المجتمع مما سيخلق راحة البال والاستقرار في المجتمع.

➤ الدولة: ان قيام المؤسسات بترشيد الموارد الطبيعية وكذلك تخفيض استعمال الاسمدة الكيماوية وكذلك ابتكار برامج تشجع على الحفاظ على البيئة والاطلاع بمبادرات لحماية الثروة البيئية وكذلك محاربة التلوث وخفض النفايات سيسمح للدولة بتعظيم عوائدها وذلك لانها لا تظطر للقيام ببرامج وصرف مبالغ للتخلص من النفايات وكذلك محاربة التلوث لان هذه المؤسسات بدات تلقائيا في تحمل تكاليفها الاجتماعية. (بلقايد، 2019، صفحة 46)

➤ المساهمين: للمؤسسات مسؤولية قانونية اتجاه المساهمين قبل ان تكون أدبية او أخلاقية فهي تتمثل في تقديم المعلومات بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب، معاملة المساهمين

معاملة متكافئة ومنحهم حقوقهم المالية بكل شفافية واشراكهم في القرارات المتصلة بالتغيرات التي قد تحدث في المؤسسات.

➤ المورددين: العلاقة بين المؤسسات والموردين هي احدي المحددات الهامة لنجاحها فبعلاقتها الحسنة معهم تستفيد من ميزة تنافسية هامة، كما يجب على المؤسسات تقوية الروابط مع المورددين لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بينهم. (مقدم، 2014، الصفحات 84-85)

4.2. علاقة التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين مترابطين ومتكاملان وكل واحد منهما يخدم الآخر ولديهم قواسم مشتركة وهناك اختلاف بينهما؛ ام فيما يخص الاختلاف بينهما فان التنمية المستدامة تتم باطراف مثل المجتمع، البلد، المستهلك والفرد في حين ان ممارسة المسؤولية الاجتماعية تتم على مستوى المؤسسات، اما فيما يخص القواسم فهي تتمثل في اعتماد كلا منهما على نفس الابعاد الا وهي الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية هي اداة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. (بلقايد، 2019، صفحة 28)

3. المسؤولية الاجتماعية في ظل المبادرات الدولية

لعبت المبادرات الدولية دورا كبير في تنمية وعي المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية، حيث ساهمت في ترسيخ ووضع استراتيجيات خاصة لدى المؤسسات من اجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتبنيها في جميع اعمالها.

1.3. الامم المتحدة UN

هي منظمة دولية أهدافها هي التعاون في مجالات القانون الدولي، الأمن الدولي، التنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان وتحقيق السلام العالمي، تأسست الأمم المتحدة في عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم، لايقاف الحرب بين البلدان، وإيجاد مساحة من الحوار بينهم، ويعمل تحت مظلتها منظمات فرعية متعددة لتقوم بتحقيق المهام الخاصة بها، حيث ساهمت الامم المتحدة في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤتمراتها التي عقدتها والمتمثلة في:

1.1.3. مبادئ سوليفان العالمية حول المسؤولية الاجتماعية: تعتبر اقدم مبادرة لصيغة قواعد وسلوك المؤسسات قام بها رجل الدين ليون سوليفان عام 1977، لتحديد طريقة القيام بالاعمال التجارية في ظل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، حيث طور هذه المبادرة عام 1999 ومن اهم اهدافها هي دعم العدالة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية من قبل

المؤسسات التي تقوم بالاعمال التجارية، دعم حقوق الانسان وتشجيع تكافؤ الفرص في كل مستويات التوظيف، مع مراعاة التنوع العرقي والاختلافات الجنسية في تشكيل لجان التعيين بالوظائف، دعم تطوير العمال المحرومين للحصول على فرص افضل والوصول الى مواقع الاشراف والادارة، تحسين نوعية الحياة، ضمان المواساة والكرامة لهم. (مقدم، 2014، صفحة 91)

2.1.3. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) 1992: انعقد مؤتمر اللامم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992 في البرازيل (قمة الأرض) وكان اكبر واضخم مؤتمر عقدته الامم المتحدة، حيث تم من خلاله ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع مما سمح الى انبثاق مايسمي باجندة القرن 21 والسمة الاساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة اي على المؤسسات ان تبني مفاهيم حماية البيئة من خلال ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، الحد من التلوث، الحد من النفايات الصناعية، تطوير هياكل الانتاج، المحافظة على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي موازة مع هذا ظهرت مرحلة جديدة ساعدت في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع زيادة وعي الافراد بالمشكلات البيئية القائمة وكذلك تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهاها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد، تنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة. (بلقايد، 2019، صفحة 33)

3.1.3. الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية: الاتفاقية العامة للأمم المتحدة هي مبادرة جماعية صادرة عن الشركات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتهدف الاتفاقية الى حشد طاقات رجال الاعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة، وهي ليست جهاز رقابي بل مبادرة طوعية تقوم على مبداءي المسائلة القانونية والشفافية، كما انها مبادرة متعدد الأطراف تضم الشركات الكبرى الحكومات المحلية الاتحادات العمالية المعاهد التعليمية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ففي عام 1999 تم الاقتراح الاولي للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه امام المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس). (مقدم، 2014، صفحة 89)

2.3. منتدى الاتحاد الأوروبي

في مطلع القرن الحادي والعشرين قامت المفوضية الأوروبية بعدد كبير من اللقاءات التشاورية بغية محاولة بناء تكامل في فهم للتنمية المستدامة وتتلخص اهم هاته اللقاءات في: (حمزة، 2017)

02.1.2.3 في يوليو 2002: جاءت هته المشاورات تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات، توصل هذا الاجتماع لاجاد تعريف موحد حول المسؤولية الاجتماعية حيث هناك ارتباط وثيق بمفهوم التنمية المستدامة و التي توجب على الشركات ان تدمج الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في عملياتها.

23.2.2.3 ديسمبر 2003: بعد سنة واحدة مؤتمر القمة العالمي جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، شكلت لجنة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، فلقد قامت اللجنة بفحص الجوانب الداخلية لسياسة الاتحاد الأوروبي من حيث أمرين الأول الاهتمام بالاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة والمخاوف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يجب أن تكون موجودة في السياسات الأوروبية للتشجيع على تبنى فهم المسؤولية الاجتماعية، الثاني التركيز على المشاركة الطوعية والشفافة للمؤسسات الأوروبية.

9.3.2.3 فبراير 2005: تضمنت استعراضا لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبراز النتائج الأولية المتوصل إليها وتحديد لأهم الأهداف المستقبلية له، وأكد على أن التنمية المستدامة هي " المفهوم العام الذي تقوم عليه جميع السياسات الاتحاد الأوروبي"، ولقد أكدت اللجنة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التنمية المستدامة.

13.4.2.3 ديسمبر 2005: حاولت التركيز على التوجه العام لسياسات الاتحاد الأوروبي بالتطرق لسياساته في جميع أنحاء مجالات العمل التالية: تغير المناخ، الطاقة النظيفة، الصحة العامة، والإقصاء الاجتماعي، الديموغرافيا، الهجرة، إدارة الموارد الطبيعية، النقل المستدام والفقر في العالم، ومعالجة هته النقاط يتطلب لجنة لتعبئة الدول الأعضاء والمؤسسات والشركاء الاجتماعيين (وظائفهم تعتبر ضرورية) الحكومات والبلديات، فتهدف استراتيجية للتنمية المستدامة إلى " تجمع المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء والمؤسسات الصناعية والمواطنين والمنظمات الممثلة لهم حول رؤية واضحة "

22.5.2.3 مارس 2006: شددت اللجنة الأوروبية على فكرة أن تساهم الشركات من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وهدف إلى زيادة الوضوح السياسي وشفافية في التبليغ عن إن كانت المؤسسات الأوروبية قد شاركت بالفعل في ذلك، وركزت على تشجيعهم على بذل المزيد من الجهد، وأخيرا أن توصي اللجنة بإنشاء التحالف الأوروبي من أجل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3.3. المنظمة العالمية للمعايير (ISO)

هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات ماعدا الإلكترونيات حيث توجد هيئة خاصة بهذا المجال تسمى IEC ، وتضم هذه المنظمة ممثلين من معظم دول العالم، تتضمن سلسلة الايزو مجموعة متناغمة من المقاييس لتأكيد الجودة العامة المطبقة على أي شركة سواء كانت كبيرة او متوسطة او صغيرة، وتصدر أيضا سلسلة من المقاييس الدولية لانظمة الإدارة البيئية وهي فعالة يمكن ان تتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد المنظمات على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية.

1.3.3. المواصفة البيئية الدولية (ISO14000): نظرا لتزايد القلق البيئي والاهتمام المتزايد بقضايا البيئة، سعت دول العالم الى ايجاد حلول وانظمة تعمل على الحد من استنزاف موارد البيئة وحمايتها، من هنا جاءت سلسلة المواصفات ISO 14000 كخطوة للارتقاء بالاداء البيئي للمؤسسات، باعتباره مجموعة من المتطلبات التي تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقها في جميع انواع واحجام المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء كانت ثقافية، إجتماعية او جغرافية وتشتمل هذه المواصفات على: (بحوصي، سليمان، و نفاع، 2018، الصفحات 113-114)

- تطوير السياسة البيئية للمؤسسة؛
- توضيح الاشتراطات القانونية والرقابية لتنفيذ هذه مواصفات؛
- تحديد الاهداف البيئية للمؤسسة؛
- وضع برامج بيئية تساعد على تحقيق الاهداف؛
- اتباع نظام للإدارة البيئية؛
- مراقبة الأنشطة التنفيذية ومراجعة النظام العام للمؤسسات.

2.3.3. المواصفة الدولية ISO 24000 المحددة للمسؤولية الاجتماعية: وهي مواصفة دولية تعطي إرشادات وتوجيهات حول المسؤولية الاجتماعية، حيث بدأت فكرة هذه المواصفة سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، ومع بداية 2003 قامت منظمة الايزو بتكوين فريق عمل من اجل ان يتفقد هذه المواصفات اذا ماكنت هناك قيمة اضافية للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والقائمة بالفعل، وفي جانفي 2005 صوت 37 عضو من المنظمة على اقتراح مواصفة قياسية جديدة حول المسؤولية الاجتماعية وكانت المحطات التي مرت بها كما يلي: (Organisation internationale de normalisation, 2023)

- تم الانتهاء من مسودة العمل الاول في 2006؛
 - المسودة النهائية للمواصفات القياسية الدولية تم اعدادها في 2008؛
 - إصدار المواصفة القياسية الدولية في نهاية 2008؛
 - تم نشر هذه المواصفة في 2010.
- 3.3.3. معايير المسائلة الاجتماعية (SA8000): تعتبر المواصفات (SA8000) من اهم المواصفات التي أصدرتها المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، و هي تتعلق باحترام الحقوق الاجتماعية (حقوق العمال، منع تشغيل الأطفال، منع الاجبار على العمل)، و تركز على اتفاقات منظمة العمل الدولية و معايير ايزو، و تمنح للمنتجين او مقاولي الباطن، و تغطي معايير هذه المواصفة برنامج الاشراف و مراقبة التميز و الأجور، و منافع و ساعات العمل ، الصحة و السلامة و حرية التجمع و التفاوض الجماعي و إدارة الأنظمة.

الخلاصة

إن التزامات المؤسسات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية ليس فقط التبرعات والمشاركة في الاعمال الخيرية، بل تتعدى الى مجالات اخرى من اجل تجنب كوارث طبيعية، ازمتات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية، وهذه الازمتات نتائجها السلبية على المجتمع والمؤسسة بحد ذاتها اكثر بكثير من التكاليف المتواضعة المترتبة على مسؤولياتها الاجتماعية، من خلال هذه الورقة البحثية خلصنا الى النتائج التالية:

- تقدم مواصفات الايزو العالمية الارشادات العامة والمبادئ الاساسية للمسؤولية الاجتماعية؛
- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في معظم البلدان واصبح لها الاولوية؛
- تحمل المؤسسات الاقتصادية لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع والمؤسسات معا؛
- ساهمت المبادرات الدولية في ترسيخ وتنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية، كما ساهمت في توضيح ممارستها الصحيحة من خلال المبادي العامة لها؛
- يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم مقاربة ومشابهة لها، حيث ان كل هذه المفاهيم غير اهتمامات المؤسسة من مجرد تحقيق الربح المادي الى مراعاة اهمية الجوانب الاخرى مثل الجوانب الاخلاقية، الاجتماعية، البيئية...الخ.

قائمة المصادر والمراجع

- موقع المنظمة العالمية للتقييس. (2023). Organisation internationale de normalisation. Retrieved from ISO: <https://www.iso.org/fr/about-us.html>
- صافية زيد المال. (2014). حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي (اطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة ملود معمري.
- فطيمة حمزة. (2017). التجارب الدولية للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال الاتحاد الأوروبي نموذجاً. يوم دراسي حول مكانة وممارسات المسؤولية الاجتماعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مجدوب بحوصي، إلياس سليمان، وزكرياء نفاح. (2018). نظام الادارة البيئية ISO14001 في مؤسسة نפטال. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، 5.
- محمد جواد بلقايد. (2019). دور المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال في الرفع من أداء الموارد البشرية دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: ابي بكر بلقايد.
- محمد اسماعيل معتمد. (2015). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا انموذجاً (اطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد، دمشق: جامعة دمشق. تم الاسترداد من <http://mohe.gov.sy/Masters/Message/PH/pdf>
- محمد عبد الله حسون، صالح مهدي داوي، و عبد الرحمان اسراء خضير. (2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد. *مجلة ديالي للبحوث الانسانية*، الصفحات 1-19. تم الاسترداد من <https://www.iasj.net/iasj/issue/6558>
- نوال شنافي، و رايح خوني. (2020). التنمية المستدامة: فلسفتها وادوات قياسها. *مجلة المنهال الاقتصادي*، 03، الصفحات 67-78.
- وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدي استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.